

مرصد الفضاء المدني

التقاريـر الوطنيـة حــول الفضـاء المدنـي لعــام 2022

مصر

مساحات جدیـدة واسـتراتیجیات تقلیدیــة





مصر

مساحات جدیدة واسـتراتیجیات تقلیدیــة



المقدمة

مع نهاية العام 2021، وبعد سنة على إبداء النظام المصرى نوايا لتحسين وضعية المجتمع المدنى، بدا للعديد من المراقبين أن الإعداد لذلكُ بدأ في منتصف العام 2022، إذ حُتمت بعض القضايا وتم إصدار لائحة تنفيذية لقانون الجمعيات كانت مُعطّلة لأكثر من عامين، وأطلقت في نهاية الصيف استراتيجية لحقوق الإنسان في مصر، جرى من بعدها إطلاق سراح مجموعة أخرى من المعتقلين وتحويل قضايا البعض الآخر منهم إلى المحاكم. هذه المعطيات أعطت ألأمل للكثيرين ببدء عامِّ جديد تتطوّر فيه وضعية حقوق الانسان والمجتمع المدنى في مصر الى الأفضل. إلَّا أن هناك مؤشرات سلبية تدل على وجود محاولات لإعاقة هذه العملية، سواءً عبر سرعة إصدار أحكام قاسية بحق من تمّ إحالتهم للمحاكمات واستمرار التضييـق على حريّـة الـرأى والتعبيـر، أو مـن خـلال المماطلة في إجراءات توفيق أوضاع المؤسسات.

بعـد مـا يقـرب ثماني سـنوات مـن إنغلاقـه إثـرينايـر 2013، واجه المجتمع المدنى في مصرفي السنوات الثلاث الأخبرة تحدّباً أخر مُختلفاً هو وباء الكوفيد الذى أجتاح العالم فحدّ من التحركات على الأرض، وحوّل كل حركةٍ محدودة لهذا المجتمع إلى حركةٍ شبه غائبة، ما جعل كُثر من المحللين وفقاً لمقال في مجلة فوريـن بوليسي1 يتوقعـون بـأن "تكـون إرتدادات هذا الوباء على الديموقراطية وحريّة تداول المعلومات والشفافية سلبيةً بدرجةٍ كبيرة، وأن تصبح الدول أكثر قمعاً بعد انتهائه." فعلى سبيل المُثَّال، رأى ستيفن والت، أستاذ العلاقات الدوليـة بجامعـة هارفـارد، وجـون أكنبيـرى أسـتاذ العلاقـات الدوليـة بجامعـة برينسـتون "أنّ العالـم سيكون بعد كوفيد أقل انفتاحاً وحريّةً، وستتفاقم مركزيـة الدولـة والمشاعر القوميّـة، وسيبرر الوبـاء للحكومات تبتى إجراءات طارئة لتلافى أضرار الأزمة والحصول على سلطات جديدة يصبح من الصعب عليها التخلِّي عنها عند انتهاء الأزمـةً."

لا يمكننا - من وجهة نظر كاتب هذا التقرير - اعتبار بعض المبادرات الخيرية لدعم المصابين بالوباء مؤشراً أو دليلاً على عودة النشاط للمجتمع المدني إذا كانت محدودة النطاق ومحدّدة الهدف، ولا تحمل أي أفق بعدي. ويتصّح من ذلك الارتباط الشديد بين تطوِّر المجتمع المدني والمساحات المُتاحة في المجال العام للحركة. أي أن جدلية المدني والديمقراطي بسبب التحوّلات من العام المدني والديمقراطي بسبب التحوّلات من العام لتصبح قدرة المجتمع المدني على الحركة عاملاً لتعاب في مصر لتعاب على الحركة عاملاً لتعاب في مصر للعام المتوفّرة وتصبح قدرته على التأثير فيها محدودة جداً.

مع حلول منتصف العام 2022، إنطلق عمل لجنة العفو الرئاسي، وحاولت منظمات المجتمع المدني الإشتباك مع هذا الحدث عبر العمل على وضع مقترحات ضوابط عمل هذه اللجنة وتحديد معاييـر للإفـراج عـن السياسـيين ومسـاجين الـرأى، وذلك في إطار دعوة رئيس الجمهورية لحوار وطنى مـنّ المفترض أن يكـون المجتمـع المدنى أحد أطرافه. ويقول حسام بهجت، مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على صفحته على فيسبوك "مـن نهايـة أبريل/نيسـان الماضى وعلى مدى الأشهر الستَّة التالية بدأت عملية التَّفاوض وفحص ملفات المحبوسين بتهمِّ سياسية. ومن حینه، خرج حوالی ۸۰۰ مسجون حسب رصدنا (یقول أعضاء لجّنة العّفو أن عددهم ١٠٤٠ لكنهم لا ينشرون الأسماء فيصعب معرفة أيِّ من الرقمين أكثر دقةً رغم تقاربهما عموماً)."2

لكن وبالرغم من عدم تسوية كل هذه الملفات، والتراجع خطوة الى الـوراء بعد كل خطوتين الى الأمام، أي أن التقدم بطيء ومتردّد، شهد هذا العمام انفتاحاً ملحوظاً حيث عادت رموز المعارضة المصرية الى الظهور في وسائل الإعلام المصرية، كما عاد العديد من الكتّاب إلى الصحف التي أوقفت التعامل معهم لسنوات. وفي المقلب الآخر، تتواصل الممارسات القمعية ضد المجتمع المدنى والناشطين فيه، بدايةً من حجب مواقع

جديدة مثل موقع "المنصة" وصـولاً الى إعـادة اعتقـال المُفـرج عنهـم مثـل السياسـي شـريف الروبـي.

اقتصاديا، كانت ارتدادات الجائحة بالغة الحدّة في الاقتصادات الصاعدة حيث كشفت حالات فقدان الدخل الناجمـة عنهـا عـن أوجـه الهشاشـة الاقتصاديـة التي كانـت قائمـةً مـن قبـل، بـل زادت مـن تفاقمهـا. فمـع انتشـار الجائحـة فـي عـام 2020، أصبح مـن الواضـح أن جانبـاً كبيـراً مـن القطـاع العائلي وقطاع الشركات لـم يكـن مؤهـلاً لتحمّـل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدّها واتساع نطاقها. وتشير الدراسات المُستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من %50 مـن الأسـر فـي الاقتصـادات الصاعـدة والمُتقدمـة لـم تتمكـن مـن الحفـاظ على مسـتوى الاسـتهلاك الأساسى نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل. وبالمثل، لم تغط الاحتياطيات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوماً من النفقات. وكان جزءٌ كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقّلاً بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المُستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير للصحة العامة إلى انخفاضٍ حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات. ﴿ هـذه الوضعيـة دفعـت الدولـة إلى محاولـة فتـح مُتنفـس أمـام المجتمـع من جانب، وتحسين مظهرها الخارجي للتمكن من الاستمرار في الاقتراض من جانبٍ أخر ُ. في المقابل ظهر في عام 2022، أو ما أطلق عليه عام التعافي مـن الجائحـة في الحالـة المصريـة، تشـريع لقوانيـن وصـدور لقـرارات تحـدّ مـن مسـاحة حركـة المجتمع تستند إلى منهجية التعامل مع الكوفيد مثل إغلاق المحلات، وحظر التجمعات.

وبالتزامـن، كانـت الاسـتعدادات لمؤتمـر التغيّـرات المناخيـة "cop 27" في بدايـة شـهر نوفمبر/تشـرين ثاني بشـرم الشـيخ وهـو حـدث يحـاول المجتمـع المدنى الدولى المشـاركة فيـه بكثافـة، مـا يمكـن أن

يُمثل فرصةً للمجتمع المدني المصري، خاصةً وأن النظام قد يضطر تحت ضغوطٍ دولية واقتصادية الى فتح مساحةٍ في المجال العام.

أي أننا بعد ثماني سنوات من الإغلاق الكامل للمجال العام، بدأنا نرى فرصةً تلوح أمام المجتمع المدني لتفعيل دوره وتعديل صيغة العلاقة مع المجال العام لتصبح علاقة تبادلية يؤثر كل منهما في الأخر. هذا هو الرهان أمام المجتمع المدني المصرى خلال الفترة القادمة.

في هذا الإطار، يتناول التقرير الوطني للحالة المصرية جدليّة المجال العام والفضاء المدني في مصر، والتأثير المتبادل بينهما وقدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع المساحات التي تُتاح له لتطوير حركته وتوسيع المساحة المسموح له بالحركة من خلالها عبر رصد مجموعة من المحاور الأساسية الحاكمة لهذه العلاقة:

- العلاقة مع مؤسسات الدولة
 - حرّية التنظيم والعمل
 - حرّية التعبير
 - · حرّية تداول المعلومات

وذلـك خـلال الفتـرة مـن أول العـام 2022 وحتى شـهر سـبتمبر/ أيلـول منـه (9 أشـهر).

هذا ويتبنى التقرير تعريف المجتمع المدني الذي يشمل المنظمات الأهلية، والنقابات، والتعاونيات دون النظر للمنظمات والحركات غير الرسمية، لأسباب تتعلق بالسياق، كما يشمل الأحزاب السياسية التي تدخل ضمن إطار المجال السياسي وليس المدني.

أُولاً: التطوّرات الخاصة بالإطار التشريعي

يمكننا القول إن العام 2022 لـم يشهد الكثيرمـن التطـوّرات على مسـتوى التشـريعات بخصـوص المجتمـع المدني، فالإطـار القانوني، رغـم تبـدلات السياق التي تـمّ ذكرهـا في مقدمـة الورقـة، لـم يواكـب الممارسـات والاحتياجـات المُجتمعيـة. حتى التطوّرات الطفيفة التي حدثت هذا العـام ظلّت في إطـار المنهـج السـائد نفسـه الـذي "يضـع المجتمـع المدني في إطـار خطّـة الدولـة" أ. ونفـس المقولـة يمكـن أن تنطبـق عـن حرّيـة الـرأي والتعبيـر.

ففي يناير/كانون الثاني 2022، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم ممارسة قانون بتعديل الأهلي رقم 149 لسنة 2019. قضى التعديل بتمديد فترة توفيق أوضاع منظمات المجتمع المدني لعام آخر، يبدأ من تاريخ انتهاء المدّة الواردة في المادة الثانية من مواد إصدار القانون في 11 يناير/كانون في 11 يناير/كانون الثاني عام 2022، وينتهي في 11 يناير/كانون الثاني عام 2023. ولاحقاً، تم التمديد لمدّة ستة أشهر أخرى. 7 كما ناقش مجلس النواب في يونيو/حزيران المدنى إلكترونياً. 8 المدنى إلكترونياً. 8 المدنى إلكترونياً. 9022

تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون 149 لعام 2019 أحكم القبضة على المنظمات التي تتبنى المنهج الحقوقي في عملها وفتح المجال أمام المنظمات التي تعمل بالمنهج الخيري "بما يتماشى مع خطّة الدولة". فإلى جانب العراقيل المالية والعقوبات وتدخّل الجهات الحكومية في عمل المنظمات، كانت التشريعات التي تمّ تعديلها وإقرارها والخاصة بقانون مكافحة الإرهاب مستمرة في التنكيل بالمجتمع المدني والعاملين فيه ألى ووفقاً للعديد من التقارير الدولية والمحلية، استمرت الحكومة في نهج القبض على النشطاء السياسيين والمحامين الحقوقيين والعاملين في

منظمـات المجتمـع المدني واتهامهـم بالإرهـاب وتدويرهـم في الحبـس الاحتياطـي دون تقديمهـم للمحاكمـة. 11

على مستوى حرِّية التعبير، شهد شهر فبراير/ شباط تطوّراً هاماً حيث وافقت اللجنة الدينية لمجلس النواب من حيث المبدأ على إجراء تعديلات على ثلاث مواد في قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 51 لسنة 2014، المعني بتنظيم الخطابة والدروس الدينية في المساجد أو ما في حُكمها، تقضي بحصر الحديث في المسائل الدينية على المتخصصين الحاصلين على تراخيص من الأزهر والأوقاف، وسجن كل من يُخالف ذلك أو يخالف ما تُسميه التعديلات "صحيح الدين" أو أنه "يثير الفتنة"، وهي المصطلحات التي تفتح الباب أمام استهداف أي آراء دينية مُخالفة للآراء الرسمية، خاصة تلك المنشورة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي¹².

وفي نفس التوچه أصدرت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية في الأول من مايو/آيار قرار حظر جمع التبرعات النقدية أو العينيّة لصالح الجمعيات الأهلية من خلال استخدام المنصات الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا بعد التقدم بطلب للحصول على تصريح محدّد به الغرض، وأوجه الصرف.

أما مسألة حرّية تداول المعلومات على المستوى التشريعي، فقد عادت الى أجندة الرأي العام مع بدء الإعداد للحوار الوطني، سواء على مستوى الحوار نفسه أو على مستوى البرلمان. ففي إطار ندوة "حرّية الرأي والتعبير في الحوار الوطني بمصر" التي نظمتها الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان عبر تطبيق "زووم"، أكد علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، على أهمية المجلس القومي لحقوق الإنسان، على أهمية اصدار قانون تداول المعلومات باعتباره نقطة مركزية في ضبط إيقاع ممارسة حرّية الإعلام ودعم وصول الأفراد للمعلومات الصحيحة والحد من الشائعات، بالإضافة إلى أنه يضع إطاراً للائحة من الشائعات، بالإضافة إلى أنه يضع إطاراً للائحة

الجزاءات الخاصة بوسائل الإعلام. 1 وقد تبيّن خلال التحضير لجلسات الحوار الوطني، أن العديد من الراغبين بالمشاركة لم يجدوا المعلومات اللازمة للإعداد لهذه الجلسات. وأشار وكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب محمد عبد العزيز إلى هذا النقص مؤكداً ضرورة العمل على إصدار "قانون حرّية تداول المعلومات"، بما يتوافق مع نصوص الدستور ويحمي الأمن القومي، واعتبر "أن هذا القانون يقودنا للمستقبل ويدفعنا الى الأمام في مجال الاستثمار ومجالات متعددة، فالمجتمعات القوية فيها تداول معلومات قوي. 15

كما يظهر مما سبق، لم يواكب الإطار التشريعي حتى القدر الضئيل من الانفتاح الذي شهدته مصرفي ظل الحالة التي أثارها بدء الإعداد للحوار الوطني، بل إن القرارات البسيطة التي صدرت عن الوزارات أو المشروعات المقدّمة إلى البرلمان ما زالت تتبنّى منهج التضييق. وإذا انتقلنا الى مستوى الممارسة، سنجد أنه حتى مع هذه القوانين التي يتساوى فيها فاعلو المجتمع المدني فإنهم غير متساوين أمامها، بل أن هناك انتقائية في تفسير التشريعات وتطبيقها.

لقد استمرت البيروقراطية في ممارسة دورها في المماطلة في عمليات التسجيل للمنظمات غير المرضي عنها، وشهد مطلع العام فشلَ العديد من المؤسسات في توفيق أوضاعها، فقرّر البعض منها الإغلاق مثل الشبكة العربية ومؤسسة مُدد لدعم الثقافة والفنون، وقرّرت أخرى الاستمرار بشكلها القائم مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

كما استمر التدخّل الأمني المباشر في المجتمع المدني. فقد كشف رئيس اللجنة النقابية بأندية هيئة قناة السويس كرم عبد الحليم، في حوار مع مدى مصر، عن تدخّل جهاز الأمن الوطني في منعه من الترسّح في الانتخابات العماليّة بعدما رفضت الجهة المسؤولة توثيق إحدى الأوراق الضروريّة

بالختم الرسمي لإيداع أوراق ترشّحه. 17 كما أحكمت الأجهـزة هيمنتهـا على الإعـلام المصـري، فقامـت النيابة العامة باستدعاء رئيس تحرير موقع "درب" التابع لحزب التحالف الشعبي، وعضو مجلس نقابة الصحفيين السابق خالد البلشي للتحقيق معـه أكثـرمـن مـرّة خـلال العـام. ومـا زال اسـتخدام تُهم الانضمام إلى جماعة إرهابية، والتحريض على ارتكاب جريمـة، ونشـر أخبـار كاذبـة، مسـتمراً في مواجهة نشطاء المجتمع المدنى وأصحاب الرأى مثلما حدث مع الإعلامية هالة فهمى 18 وذلك بسبب تنظيمها وقفات في مبنى التلفزيون المصري للمُطالبة بإصلاحات إدارية بالأساس. حتى من هم بعيدون عن السياسـة طالتهـم هـذه الحالـة، حيـث قامت نيابة أمن الدولة العليا بتجديد حبس ثلاثة شبان لمدّة خمسة عشر يوماً على ذمّة التحقيق عدّة مرّات، على خلفية انتشار مقطع فيديو قصير لأحدهم وهو يغنى داخل أحد المساجد بمنطقة المـرج في محافظـة القليوبيـة. 19

لكـن التطـوّر فـي هـذا السـياق كان على مسـتوى الخطاب، فلم تغب السلطة التشريعية عن مواكبة المناخ العام المصاحب للحوار الوطنى حيث خفتت لهجة الهجوم. ففي 27 مـن أغسـطس/آب وجهت لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي بمجلـس الشـيوخ عـدداً مـن التوصيـات البرلمانيـة الهامّـة الى الحكومـة في ضـوء دراسـتها لخطّـة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية الجديدة 2022/2023 في مجال اختصاص اللجنة. وجاء ضمـن هـذه التوصيـات: تطويـر خطّـة عمـل توسـيع الشراكات مع المجتمع المدنى وتعزيز بناء قدراته، حوكمـة منظمَـات العمـل الأهلي مـع إحـكام الرقابـة على أوجه التمويل المختلفة وزيادة قيمة التمويل الموجه للمجتمع المدنى.20 وهـو مـا يتجـاوب مـ<mark>ع</mark> فكرة الحوار الوطني، وقد علّقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على هذه التوصيات ووصف<mark>تها</mark> بأنهـا "تحسّــــُّل انتقائـی فـی مواجهــة بِنيــة ت<mark>بثــريعية</mark> وتنفيذيـة تدعـم التمييـز". وهـو وصـف د<mark>قيـق لحـال</mark>

تعامل السلطة التشريعية مع المجتمع المدنى. 21

أما على مستوى السلطة القضائية، فما زال التحقيظ هو الموقف السائد حيث نراها في عام 2022 قد خقفت من قسوة الأحكام القضائية بشكلٍ ملحوظ، ولكنها في ذات الوقت لم تتخذ أي خطوات لإنهاء الكثير من القضايا المعلّقة التي يتيح مناخ الحوار الوطني فرصة لغلق ملفاتها، مثل القضية 173 التي رُفع منها بعض الأسماء لكن تظل قائمة. كما أن قضايا من المفترض أن تُحسم بشكلٍ سريع ظلّت معلّقة مثل تأجيل نظر الدعوى الخاصة بأحوال سُجناء الرأي أو نظر الدعوى الخاصة بأحوال سُجناء الرأي أو الامتناع عن بث جلسات مجلسي الشيوخ والنواب تلفزيونياً ورقمياً، ونشرها مكتوبة من خلال الجريدة الرسمية. 22

على الجانب الأخر، ودعماً لعمل المؤسسات التي تعمل في إطار "خطّة الدولة"، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج "فرصة" الذي يهدف إلى بناء قدرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية على إدارة مشروعات التمكين الاقتصادي. 23 كما أطلقت الوزارة العديد من الحملات التنمويّة بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني التنمويّة، ومنها حملة جمعية الهلال الأحمر المصري إلى منطقة حلايب وشلاتين، والتي شملت قافلة خدمات طبية ومعونات، 24 وحملات فرق التدحّل السريع للتعامل مع من لامأوي لهم. 25

لقد ظهرت بوضوح في ظل الأزمة الاقتصادية، رغبة الدولة في استغلال موارد الجمعيات ذات الطابع الخيري لصالح برامجها. على سبيل المثال أكدت وزيرة التضامن الاجتماعي أن ملف الحماية الاجتماعية يحتل أهميّة خاصة، ودعت إلى تعاون "الوزارة مع المجتمع المدني" في تحمّل تكلفة الحماية الاجتماعية، والتي تبلغ 8.5 مليار جنيه تتحمّلها الخزانة العامة للدولة، و2.4 مليار جنيه تتحمّلها منظمات التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي. 2.6 أما عن برنامج "تكافل وكرامة"، فكانت وجهة الرئيس السيسى دخول مليون أسرة وجهة الرئيس السيسى دخول مليون أسرة

جديدة إلى البرنامج، بتكلفة سنوية تبلغ 5.4 مليار جنيه، تتحمّل الخزانة 3 مليار جنيه منها، وتتحمّل منظمات المجتمع المدني 2.4 مليار. 2 وتوصّحٍ التركيز على البعد الخيري في هذا التعاون خاصةً في شهر رمضًان 2 وخلال عيد الأضحى. 2

يظهر مما سبق تردّد معظم مؤسسات الدولة فيما يخص تغيير نمط التعامل السائد مع المجتمع المدني، فالحوار الوطني يعطي إشارة في اتجاه وممارسات الأجهزة الامنية تشير في إتجاه آخر، وإن دلّ ذلك على شيء فهو يدلّ بوضوح على ضيق مساحة المجال العام وانصياع الفاعلين في المجال السياسي للدولة بشكل تام. رغم ذلك، مازال يمكن القول إن العام 2022 أتاح مساحة أكبر للمجتمع المدني تحديداً بسبب حالة التردّد المذكورة.

ثانياً: تحليل وضعية المجتمع المدني

تراوح تفاعل المجتمع المدني مع هذه الوضعية الجديدة بشكلٍ كبير بدءاً من انتهاز الفرص للدخول في صفوف المؤسسات التي تعمل "في إطار خطّة الدولة" وصولاً الى محاولة استخدام المساحات الجديدة لحركة من شأنها أن تفتح أُفقاً أبعد للعمل.

رأت مجموعة من المنظمات الفرصة سانحةً لإبداء فروض الطاعة والولاء، فصدرت وثيقة وقعتها مجموعة من المنظمات التنمويّة والخيريّة ضمّت مؤسسة كير الدولية ومكتب مصر لتأسيس اتحاد، وأعلنت عملها بشكلٍ مشترك "لتحقيق أهداف وخطط الدولة وقيادتها"، وهو ما أشادت به وزارة التضامن رغم وجود بنود في القانون مُنظمة لتأسيس الإتحادات لم تلتزم بها تلك المجموعة.

وعلى جانب اخر استمرت بعض المنظمات في انتهاج استراتيجية الضغط عبر الخارج. فعلى سبيل المثال طالبت 8 منظمات حقوقية الاتحاد الأوروبي³⁰ بربط الشراكة الأوروبية المصرية والتقدّم في العلاقات الثنائية مع مصر بمعايير محدّدة تؤدي الى تحسين وضع حقوق الإنسان، وذلك قبل الاجتماع الثنائي للشراكة الأوروبية المصرية في منتصف العام.¹⁰

أما الضغط من الداخل، فهناك العديد من المنظمات الحقوقية التي ارتأت أنه المنهج المناسب للمرحلة، فاستنكرت المنظمات العاملة في مصر عدم غلق القضية 173 لسنة العاملة في مصر عدم غلق القضية 173 لسنة الحقوقية) والمتواصلة على مدار 11 عاماً، رغم صدور بعض القرارات المتفرقة بحفظ التحقيقات مع بعض الحقوقيين أو رفع قرار حظر السفر عن البعض الآخر، وصدر في ذلك عدّة بيانات. 32 ورغم المساحة التي منحها الحوار الوطني للمعارضة على صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون، استمر

حبس الصحفيين والمدوّنين، ما دفع العديد من المنظمات الحقوقية إلى إصدار بيان تدين فيه استمرار السلطات المصرية في حبس صحفييـن ومدوّنيـن والـزج بآخريـن فـي السـجون على خلفيـة لائحـة اتهامـات واحـدة تسـتند جميعهـا لتحرّيات الأمن الوطني، وذلك رغم تنوّع واختلاف مجالات عملهم وظروف وتوقيت القبض عليهم وملابسات التحقيق معهم. 33 وناشدت منظمات عدّة الرئيس عبد الفتاح السيسي والسلطة التنفيذية إصدار عفو رئاسي عن صانعي المحتوى الإلكتروني "تيك توك". 34 كماً أصدرت مجموعة من منظمات المجتمع المدنى بياناً مشتركاً تدين فيه استمرار حبس وإُعـادة متحاكمـة سـجناء الـرأي.35 وأعربت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن قلقها من موافقة اللجنة الدينية في مجلس النواب من حيث المبدأ، في 20 من فبراير/شباط على مشروع تعديل بعـض مـواد قانـون تنظيـم الخطابة والدروس الدينية السابق ذكره. 36 وأصدرت أيضاً مجموعة من منظمات المجتمع المدنى بياناً حول حجب السلطات المصرية لروابط الكترونية جديدة. 37 وفي هذا الإطار، اشتكت عدّة منظمات غير حكومية ومراكز بحثية من صعوبة التواصل مع البرلمان وعدم إتاحته لمعلومات كافية عن أجندته التشريعية والقضايا التي يناقشها، وتراجع الإدارات المسؤولة داخل البرلمان عن إتاحة محاضر الاجتماعات على غرارماكان قائماً في ظل الدورات البرلمانيـة الســابقة.

أما عن محاولة استغلال هذه المساحات لتطوير فاعلية وقدرات المجتمع المدني كاستراتيجية عمل، فبمجرد الإعلان عن تشكيل لجان عفو عن مساجين الرأي، أرسلت مجموعة من المنظمات المصرية قوائمها الى أعضاء لجنة العفو الرئاسي. قوصدر بنهاية أغسطس/آب 2022 بيان تحت عنوان "من أجل حوارٍ وطني جاد ومسؤول أمام الرأي العام" حيث أخّدت بعض المنظمات أنه لاردّ من إعلان الدستور المصري كأساس للحوار الوطني، ورفع التجميد غير المعلن لباب الحقوق والحرّيات

في الدستور قبل بدء الحوار، وتقدمت بمجموعة من الطلبات التي ترى أنه لا بدمن تنفيذها قبيل إجراء الحوار الوطني. وو

في هذا الإطار، لا بد لنا من التوقف أمام استعدادات المجتمع المدنى لقمـة المنـاخ cop27 والخلاف الجارى بين المنظمات بشأنها بعد ان أعلـن رئيـس الجمهوريـة أن مصـر سـتعمل خلال رئاستها لهذه القمـة على إيصــال جميــع الأصــوات وتضميــن كل الــرؤى والتوجهــات، وعلــيّ إقامـة شـراكات حقيقيـة بيـن الحكومـات وغيرهـا مـن الأطراف الفاعلة من المجتمعات ومؤسسات تمویل ومنظمات دولیة ومجتمع مدنی.⁴ کان خلاف المجتمع المدنى حول ثلاث استراتيجيات، فترى مجموعة أن القمة فرصةٌ للتأثير في قضية هامّة وهي العدالة المناخية بأبعادها السياسية والاجتماعية والبيئية، وأنه لابدّ من الاشتباك مع هذا الحدث بشكل "عقلاني" لتحقيق مكاسب على هذا الصعيد يصرف النظرعن وضعية حقوق الإنسان في مصرحيث سيظهر الأثر عليها لاحقاً إذا تحقّق الإنجاز في الملف المعنى " نظرية الدومينو"؛ بينما يـرى أنصـار الضغـط الخارّجي أن هـذا الحـدث هو فرصةً لحملةٍ حقوقية ضد القمع في مصرولو على حساب فشل أيّ نجاح في قضية المناخ ودون حسابٍ للمخاطر على المشاركين في المؤتمر. أما المؤمنون بالضغط من الداخل، فنراهم أكثر ميلاً الى المقاطعة التامّة باعتبار أن هذا الحدث يبيّض صفحة النظام من جانب، وأنه من جانب اخريمثل خطراً على المشاركين فيه من المجتمع المدنى المصرى ولو بعـد انتهائـه. 41

وبمراجعة الاستراتيجيات المختلفة، نتبيّن أن استراتيجية الضغط من الداخل تحتل هذا العام المساحة الأوسع وهو ما يُعد بمثابة تطوّر عن السنوات السابقة التي سيطر خلالها الضغط الخارجي على الساحة والذي ما زالت بعض المنظمات العاملة من الخارج مصرّةً عليه. بينما تظهر أهمية استغلال المساحات والعمل حيث أن نتائجها مباشرة وسريعة نسبياً مثال الإفراج عن

سـجناء الـرأي وتغيّـر خطـاب السـلطة التشـريعية، كمـا ذكرنـا سـابقاً.

كل ما سبق كان له أثره على طبيعة وحركة المجتمع المدني في مصر، فقد انطلقت "كوميتي فور جسـتس" Committee for Justice (اللجنة من اجل العدالة) في دراسة لها بعنوان "روابط وتجمعات ذوي الضحايا بمصر. وكيف أصبحت جزءاً فاعلاً من الحراك السياسي الحقوقي؟"، تُركِّز فيها على دور روابط وتجمعات ذوي الضحايا في الحِراك السياسي بمصر، من حقيقة مبدئية وهي الرحركات الاجتماعية بمفهومها الواسع لعبت بالفعل دوراً مؤثراً في جميع المجتمعات، وذلك برفع معايير حقوق الإنسان في القانون الدولي وبالممارسات المحلية."

كما برزهذا العام عودة العديد من المؤسسات الى إصدار التقارير الدوريّة، والظهور إعلامياً ولو على استحياء. كما تطوّرت حملات إلكترونية عدّة مثل حملة المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "أعرف حقّك" بشأن قانون العمل. قمّت حيث، وفي إطار عمل لجنة العفو الرئاسي، تمّت الاستجابة لبعض المؤسسات الحقوقية بعد الاستجابة لبعض المؤسسات الحقوقية بعد إطلاق استمارة إلكترونية غير رسمية لجمع أسماء وبيانات السجناء لإرسال قوائم العفو للجنة العفو الرئاسي في الأول من مايو/أيار.44

كذلك سچل المجتمع المدني نجاحاً محدوداً فلال هذا العام على مستوى تطوير التشريعات الخاصة بالسياسات العامة. فعلى سبيل المثال، وبعد سنوات من مناقشة مجموعة من منظمات المجتمع المدني لملف التجارب الطبيّة السريرية في مصر، ومن ضمنها المبادرة المصرية للحقوق في مصر، ومن ضمنها المبادرة المصرية للحقوق هذا المجال منذ عام 2016، صدرت في 12 مارس/ أذار 2022 اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم البحوث الطبية الإكلينيكية. ويُعد هذا القانون ولائحته التنظيمية خطوة إيجابية وتتويجاً لنموذج مشاركة المجتمع في التشريع. 45

في ما يتعلق بمسألة حرية التعبير، تسألت منظمة العفو الدولية عن مدى إحتمال حدوث احتجاجات سلمية ومظاهرات خلال قمة المناخ COP 27 التي تنظم في مصرفي نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام في مدينة شرم الشيخ، وصرّح وزير الخارجية المصري أنه سوف يُسمح بالاحتجاجات السلمية خلال فترة إقامة هذه القمة في شرم الشيخ ولكن داخل مُنشأة خاصة يجري تطويرها، مُجاورة لمركز المؤتمرات الذي يستضيف القمة، بما يوفّر للمشاركين فرصةً للتظاهر والتعبير عن الرأى. ومما المرادي والتعبير عن الرأى.

رغم هذه التطوّرات مازالت المنظمات الحقوقية تمثل هاجساً للدولة المصرية، سواءً عبر التضييق المالي على بعض المؤسسات، أو عبر تجاهل مُطالبات عدد من منظمات المجتمع المدني الحقوقية في مصر وبعض المشاركين في الحوار الوطني بإغلاقٍ حقيقي وشامل للقضية 173 لسنة الوطني بإغلاقٍ حقيقي وشامل للقضية 173 لسنة من الحقوقيين من حقوقهم، والتحفّظ على أموال بعضهم، وحرمان آخرين من السفر، وذلك حتى انعقاد مؤتمر المناخ بشرم الشيخ.

الحُلاصة والتوقعات المستقبلية

في تقريرها الربع سنوي الصادر في يوليو/تموز 2022، تطرح مؤسسة حرّية الرأي والتعبير سؤالاً جوهرياً يرتبط بالسياق الخاص بعمل المجتمع المدني في مصر وهو "الحوار الوطني إنفراجة أم مناورة؟". فقد شهد الربع الثاني من العام 2022 مراكاً حكومياً غير مسبوق منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي إدارة شؤون الدولة المصرية في الفتاح السياسية والرئيس دعوته للقوى السياسية من أجل حوارٍ وطني يستهدف إجراء إصلاحات من أجل حوارٍ وطني يستهدف إجراء إصلاحات كما وصفها، إلا أن ذلك، كما جاء في العنوان الفري للتقرير، "لم يوقف آلة القمع". فمع التضارب بين الخلف، يمكننا تسمية عام 2022 بعام اللايقين بلنسبة لوضع المجتمع المدنى في مصر.

هـذا الإدراك للعلاقـة بيـن مسـاحة المجـال العـام وقدرة المجتمع المدنى على العمل أصبح محوَر حركة المنظمات المستقلة على مختلف تبايناتها، ولكن الخلاف الذي أشرنا اليه فيما يخص المشاركة في قمـة COP 27 يعكـس التوجهـات المختلفة للتفاعل مع هذه العلاقة. فدخولنا في حالة اللايقيـن المذكـورة بالمقدمـة كان بتحـركِ مـن السلطة أساساً بسبب الظرف الدولي والإقليمي والاقتصادي، لكن توسيع هذه الحالة وتطويرها إيجابياً أصبح في ملعب المجتمع المدني الـذي يجب عليه أن يبتكرمـن الاسـتراتيجيات مــا يُثـري المجال العام بتنوّعه وقبوله الآخر، وأن يتعاملُ بإيجابية مع كل المبادرات من دون مزايدة أو تدقيق زائد في هذه المرحلة، وإلا ستكون النتيجة العودة إلى إغلاق أكبر للمجال العام وإلى قمع أشد للمجتمع المدني.

كما أن التطوّرات تؤكد الحاجة إلى مزيد من العمل من جانب المجتمع المدني للتأثير في المجال التشريعي بشكل أكبر لتحقيق أي تقدّم في

مساحات المجال العام، وهذا يبدو مُلتبساً ما بين منطق الاستجابة لضرورات الحوار الوطني من جهة، وسيطرة منهج العمل في السنوات الماضية على دُهنية الكثير من المؤسسات من جهةٍ ثانية.

بالإضافة إلى أن استراتيجيات تعامل المجتمع المدني مع السلطة معظمها مُستلهم من تجربة ما قبل 2011، في حين أن التغيير في طبيعة النظام الحاكم وأدواته تتطلب تطوير الاستراتيجيات عبر لقاءات وحلقات تشاورٍ واسع يكون السقف المطروح فيها هو ما حققه المجتمع المدني بعد عام 2011، وليس العودة لما قبل الثورة، فالطموح لا يتحقق إذا كانت الأسقف منخفضة لا تأثير لها في ظل الوضع الراهن الشديد القسوة والضبابية.

الهوامش

JOHN ALLEN and others, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic: The pandemic will change the world forever. We asked 12 leading global thinkers for their predictions., foreign policy, march, https://cutt.ly/1yajryr

https://www.facebook.com/717409602/posts/pf- 2
bid0S9D6SVgpSh87rQ3gxsPEG19GgXQNH2fP4DcNh9Vhhb8YnBG-/5KADXBrNcNWzDEBb71

- 3 لمزيد من المعلومات راجع ورقة ريم عبد الحليم،
- 4 ريـم عبـد الحليـم، الآثـار الاقتصاديـة لجائحـة كورونـا في مصـر، منتـدى البدائـل العربي للدراســات، أغســطس/آب 2022. http://afalebanon.org/?p=8986
 - 5 تعبير صدر عن وزيرة التضامن الاجتماعي
- 6 مدحت وهبة، التضامن: مجلىس الوزراء يوافق على مد فترة توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية عاماً آخر، اليوم السابع، 22 يناير/كانون الثانى 2022، https://cutt.ly/60QmRBX
 - 7 مدحت وهبة، التضامن: مرجع سابق
- 8 محمـد علي، تضامـن النـواب تناقـش توفيـق أوضـاع ،2022، المؤسسـات والجمعيات إلكترونياً، الأهـرام, 21 يونيو/حزيـران https://cutt.ly/IK0BOcA
- و للمزيد حول قانون 149 لسنة 2019 وتأثيره على المجتمع المدني، يرجى الإطلاع على التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو/تموز 2020، https://cutt.ly/Xk0JOhT
- 10 "إدانـة بـلا محاكمـة".. تقريـر جديـد لـ -Committee for Jus tice ئوميتي فـور جسـتس" بشـأن الإدراج على قوائـم الإرهـاب بمصــر، كوميتي فـور جسـتس، 3 فبراير/شـباط 2022، /DAyeHUF
- 11 تعديلات خطيرة في قوانيـن الإرهـاب: نحـو مزيـد مـن شـرعنة الأوضاع الاســتثنائية باســم الحـرب على الإرهـاب، الجبهـة المصريـة لحقــوق الإنســان، 2 مــارس/آذار 2020، /JjwcUX

https://afteegypt.org/research/monitoring-re- 12
p o r t s / 2 0 2 2 / 0 4 / 2 8 / 3 0 2 7 2 - a ft e e g y p t . h t m 1

13 مصـر: حظـر جمـع التبرعـات دون موافقـة وزارة التضامـن، العربـي الجديـد، 1 مايو/أيـار 2022، https://cutt.ly/PGXbRo2

14 حقوقيـون يطالبـون بسـرعة إصـدار قانـون تـداول المعلومـات، جريـدة الشـروق، 8 أغسـطـس/آب 2022، ly/3Az55وj

15 صفاء عصام الدين، النائب محمد عبد العزيز: الاستراتيجية الوطنيـة لحقـوق الإنســان خطـوة للأمـام وســنراقب تطبيقهـا، جريـدة الشــروق، 7أغسـطس/آب 2022، https://cutt.ly/sCe5Wfr

16 في غياب الحد الأدنى مـن سـيادة القانـون واحتـرام حقـوق الانســان، الشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنســان تقـرّر وقـف نشــاطها، الشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنســان، 10 ينايـر/كانـــد https://cutt.ly/50vFrH0 ، 2021

17 إيهاب النجار وآخرون، «الأمن الوطني» يتدخّل لمنع رئيس نقابة «مستقلة» من الترشّح في الانتخابات العمالية: «من فضلك مالكش دعوة بالنقابة»، مـدى مصـر، 23 مايو/أيـار 2022، /xttps://cutt.ly

19 نيابة أمن الدولة العليا تجدد حبس 3 متهمين في واقعة "الغناء" بمسجد بمحافظة القليوبية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28 يونيو/حزيران 2022، https://cutt.ly/Qzw681q

20 نورا فخري، 9 توصيات للحكومـة مـن "حقـوق الإنســان" بمجلـس الشــيوخ.. زيـادة الدعـم النقــدي وتنقيـة بطاقــات التمويـن ضماناً لتوجيههـا للأســر الأكثــر احتياجاً.. إنشــاء قاعــدة بيانـات لخدمـات ذوي الإعاقــة.. وتوســيع الشــراكات مـع المجتمــع المدنـي، اليــوم الســابع، 27 أغســطس/آب 2022، https://bit.ly/3pTZWEj

21 المبادرة المصرية تصدر تعليقاً على تقرير اللجنة الع<mark>ليا</mark> الدائمة لحقوق الإنسان بشأن الحرّيات الدينية "تحسّـنُ انتقائي <mark>في</mark> مواجهة بنية تشـريعية وتنفيذية تدعـم التمييـز"، المبادرة المصريـة للحقـوق الشـخصية، 5 إبريل/نيسـان 2022، https://cutt.ly/wGJWN9z

22 المرجع الس<mark>ابق.</mark>

23 مدحت وهبـة، التضامـن تطلـق برنامجـاً لت<mark>أهيـل وتدريـب 100</mark> جمعية أهلية على التمكين الاقتصادي، اليوم السـا<mark>بع، 22 يناير/</mark>كانون

الثاني 2022، https://cutt.ly/hOQQOBU

- 24 محمد طـه، «التضامـن» تشـيد بالشـراكة مـع منظمـات المجتمـع المدني في حلايب وشـلاتين، المصـري اليـوم، 28 ينايـر/ كانــون الثانى 2022، https://cutt.ly/IOQWYwT
- 25 مدحت وهبـة، التضامـن: تعاملنـا مـع 84 حالـة بـلا مـأوى في المحافظـات خـلال 24 سـاعة، اليـوم الســابـع،28 يناير/كانــون الثاني 2022، https://cutt.ly/EOQW7cC
- 26 مدحت إسماعيل، وزيرة التضامن: منظمات التحالف الوطني للعمـل الأهلي توفـر 2.4 مليـار جنيـه لدعـم الأسـر الفقيـرة، جريـدة المـال، 27 يوليو/تمـوز 2022، https://cutt.ly/JZEVRut
- 27 مدحت وهبـة، التضامـن: دخـول مليـون أسـرة جديـدة ضمـن "تكافـل وكرامـة" بـ5.4 مليـار جنيـه سـنوياً، اليـوم السـابع، 27 يوليو/تمــوز 2022، https://cutt.ly/mZEMSEv
- 28 محمـد السـيد، التحالـف الوطني يجتمـع لبـدء تنفيـذ المرحلـة الثانيـة مـن خطّـة الحمايـة الاجتماعيـة، اليـوم السـابع، 28 إبريل/نيسـان 2022، https://cutt.ly/0GXnYaO
- 29 شـريف الديب، توفير 394 رأس ماشية مـن خـلال الجمعيـات الأهليّـة للأسـر الأولى بالرعايـة في الدقهليـة، اليـوم السـابع، 9 يوليو/تمـوز 2022، https://cutt.ly/vZE1UFc
- 30 قبل اجتماع الشراكة الأوروبي المصري: 8 منظمات حقوقية تطالب الاتحاد الأوروبي بربط التقدّم في العلاقات الثنائية مع مصر بمعاييرٍ محددة لتحسين حالة حقوق الإنسان، https://cutt.ly/0KNL5N0
- 31 انطـلاق فعاليـات الجلسـة الـ 50 لمجلـس حقـوق الإنسـان بالأمم المتحدة و5 دول عربية على جدول الأعمـال، مركز https://،2022 رزيـران 2022، //:cutt.ly/UKNXwRb
- 32 على الحكومة المصرية إغلاق قضية المنظمات الحقوقية 173 ووقف التنكيل بالحقوقيين، الجبهة المصرية https://cutt.ly/،2022 فبراير/شباط https://cutt.ly/
- 33 منظمات حقوقية: على السلطات المصرية التوقف عن ملاحقة الصحفيين والمدونين وصُناع المحتوى الرقمي والافراج عن المحتجزين منهم، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 1

- أغسطس/آب 2022، https://cutt.ly/IZW3UX8
- 34 في اليوم العالمي للمرأة: على الرئيس السيسي العفوعن صانعات محتوى تيك توك، مؤسسة حرّية الفكر والتعبير، 8 مارس/ أذار 2022، https://cutt.ly/CDGIE0b
- 35 منظمات حقوقية تطالب بإغلاق قضية الباحث أحمد سمير سنطاوي وإخلاء سبيله فوراً، مؤسسة حريّة الفكر والتعبير. 14 مارس/أذار 2022، https://cutt.ly/pDGv3sL
- 36 "الحديث في الشأن الديني" بترخيص أو عقوبة تصل للأشغال الشاقة المؤبدة! المبادرة المصرية تدعو مجلس النواب للسحب تعديلات قانون تنظيم الخطابة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. 7 مارس/أذار 2022، https://cutt.ly/fDDGVZn
- 37 28 منظمـة مجتمـع مدني تُديـن اسـتمرار حجب موقـع المنصـة وتدعـو السـلطات المصريـة لرفـع الحجـب عـن عشـرات المواقـع الإخباريـة، مؤسسـة حريّـة الفكـر والتعبيـر، 2 أغسـطس/آب https://cutt.ly/XX6XDKM 2022
- 38 منظمــات حقوقيــة ترســل قائمــة جديــدة للجنــة العفــو الرئاســي وتطالــب الحكومـة المصريــة بحــلٍ جــذري لملـف الســجناء، https://cutt.ly/ ،2022 يوليو/تمــوز 2022، /cutt.ly/ 7ZW2LZB
- 39 مـن أجـل حـوار وطني جـاد ومسـؤول أمـام الـرأي العـام، الجبهـة المصريـة لحقـوق الإنســان، 30 أغســطس/آب 2022، //cutt.ly/rCqjgMi
- 40 محمـد أيمـن سـالم، السيسـي: «27 cop 27» تقـوم على تحقيـق مطالـب الشـعوب لمواجهـة التغيّـرات المناخيـة، الوطـن، 17 يونيـو/ حزيـران 2022، https://cutt.ly/oK2fpc4
- 41 سكة السلامة، المركـز المصــري للحقــوق الاقتصاديــة والاجتماعيــة، https://cutt.ly/LCqznfg
- 42 "كوميتي فورجسـتس" Committee for Justice ترصـد دور روابط وتجمعـات ذوي الضحايـا في الحـراك السياسـي بمصــر، 27 إبريــل/ نيســان 2022، https://cutt.ly/cGXfRj2
- 43 المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتما<mark>عية، //:https:/</mark> cutt.ly/KZEqDLm

الرئاسي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1 مايو/أيار2022. https://cutt.ly/1JjWLJ1

- 45 إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التجارب السريرية خطوة إيجابية وتتويج لنموذج مشاركة المجتمع في التشريع، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 مارس/أذار 2022، -DGOLJ
- 46 الخارجيـة :سنسـمح بالتظاهـرات خـلال COP27 داخـل منشأة يجري تطويرهـا، مـدى مصـر، 24 مايو/أيـار 2022، /yJzDgoy
- 47 منظمات حقوقية تطالب بإغلاقٍ حقيقي وشامل لقضية التمويل الأجنبي، مؤسسة حرّية الفكر والتعبير،4 يوليو/ تمـوز2022، https://cutt.ly/uZW7hPo